

SC 10097

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



AFRICAINÉ UNION

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700

Website: www.africa-union.org

مؤتمر الاتحاد

الدورة العادية الحادية والعشرون

أديس أبابا، إثيوبيا، 26-27 مايو 2013

ASSEMBLY/AU/DEC.474-489 (XXI)

ASSEMBLY/AU/DECL.1-3 (XXI)

ASSEMBLY/AU/RES.1 (XXI)

المقررات والإعلانات والقرارات



جدول المحتويات

عدد الصفحات	العنوان	رقم المرجع	الرقم المسلسل
2	مقرر بشأن الموقف الأفريقي الموحد من أجندة التنمية لما بعد 2015، الوثيقة ASSEMBLY/AU/10 (XXI)	ASSEMBLY/AU/DEC.474 (XXI)	1
1	مقرر بشأن إنشاء لجنة رفيعة المستوى لرؤساء الدول والحكومات حول أجندة التنمية لما بعد 2015، الوثيقة ASSEMBLY/AU/10 (XXI)	ASSEMBLY/AU/DEC.475 (XXI)	2
2	وضع الخطة الإستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي للفترة 2014-2017، وأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي، الوثيقة ASSEMBLY/AU/3 (XXI)	ASSEMBLY/AU/DEC.476 (XXI)	3
2	مقرر بشأن وضع الخطة الإستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي للفترة 2014-2017 وأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي، الوثيقة ASSEMBLY/AU/8 (XXI)	ASSEMBLY/AU/DEC.477 (XXI)	4
2	مقرر بشأن تنفيذ المشاريع العالمية لتراث المهجر الأفريقي، الوثيقة ASSEMBLY/AU/12 (XXI)ADD.1	ASSEMBLY/AU/DEC.478 (XXI)	5
2	مقرر بشأن ضرورة تعزيز القيادة الأفريقية في عملية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ASSEMBLY/AU/12(XXI)ADD.2.	ASSEMBLY/AU/DEC.479 (XXI)	6
2	مقرر بشأن "مساندة الإنتاج السينمائي لتعزيز مساهمته في تنمية أفريقيا" الوثيقة ASSEMBLY/AU/12(XXI)ADD.3	ASSEMBLY/AU/DEC.480 (XXI)	7
1	مقرر بشأن تعديل المادة 2.8 من النظام الأساسي للجامعة الأفريقية.	ASSEMBLY/AU/DEC.481 (XXI)	8
3	مقرر بشأن الولاية القضائية العالمية، العدالة الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، الوثيقة ASSEMBLY/AU/13(XXI)	ASSEMBLY/AU/DEC.482 (XXI)	9
1	مقرر بشأن انتخاب أربعة (4) أعضاء في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، الوثيقة EX.CL/793 (XXIII)	ASSEMBLY/AU/DEC.483 (XXI)	10

عدد الصفحات	العنوان	رقم المرجع	الرقم المسلسل
1	مقرر بشأن انتخاب أربعة (4) أعضاء في اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته، الوثيقة EX.CL/794(XXIII)	ASSEMBLY/AU/DEC.484 (XXI)	11
2	مقرر بشأن تقرير لجنة العشرة لإصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة ، الوثيقة ASSEMBLY/AU/9(XXI)	ASSEMBLY/AU/DEC.485 (XXI)	12
1	مقرر بشأن المصادر البديلة لتمويل الاتحاد الأفريقي، الوثيقة ASSEMBLY/AU/6 (XXI)	ASSEMBLY/AU/DEC.486 (XXI)	13
1	مقرر بشأن إنشاء مؤسسة للاتحاد الأفريقي للمساهمات الطوعية لتمويل الاتحاد الأفريقي، الوثيقة ASSEMBLY/AU/6 (XXI)	ASSEMBLY/AU/DEC.487 (XXI)	14
3	مقرر بشأن تقرير لجنة توجيهه للنيباد لرؤساء الدول والحكومات لتوجيهه للنيباد، الوثيقة ASSEMBLY/AU/7(XXI)	ASSEMBLY/AU/DEC.488 (XXI)	15
2	مقرر بشأن إنشاء قدرة أفريقية للاستجابة الفورية للأزمات	ASSEMBLY/AU/DEC.489 (XXI)	16
الإعلانات والقرارات			
5	تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته وعن وضع السلم والأمن في إفريقيا، الوثيقة ASSEMBLY/AU/5 (XXI)	ASSEMBLY/AU/DECL.1 (XXI)	1
2	حول المحاولات الإرهابية في النيجر وتضامن أفريقيا مع جمهورية النيجر	ASSEMBLY/AU/DECL.2 (XXI)	2
9	الإعلان الرسمي للاحتفال بالذكرى الخمسين لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي.	ASSEMBLY/AU/DECL.3 (XXI)	3
1	رفع الحظر الاقتصادي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا	ASSEMBLY/AU/RES.1 (XXI)	3

مقرر

بشأن الموقف الأفريقي الموحد من أجندة التنمية لما بعد 2015،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/10 (XXI)

إنّ المؤتمر:

1. يحيط علماً بالتقرير عن التقدم المحرز في 2013 نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا؛
2. يشيد بمفوضية الاتحاد الأفريقي، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، البنك الأفريقي للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإعداد التقرير الذي يُوثّق التقدم المحرز والدروس المستفادة والتحديات التي تواجه كل بلد أفريقي في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية؛
3. يطلب من المفوضية، بالتشاور مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية وأصحاب المصلحة المعنيين، الاستمرار في إشراك الدول الأعضاء بما في ذلك لجنة الممثلين الدائمين في أديس أبابا، والمجموعة الأفريقية في نيويورك، في العمل على إعداد موقف أفريقي موحد من أجندة التنمية لما بعد 2015 لبحثه خلال القمة المقبلة المقرر عقدها في يناير 2014؛
4. يطلب أيضاً من المفوضية ووكالة النيباد ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمات ذات الصلة العاملة في المجال الاجتماعي، تشكيل مجموعة عمل فنية لترجمة أولويات أفريقيا الواردة في أجندة التنمية لما بعد 2015 إلى أهداف ومؤشرات محددة لإدراجها في عملية الأهداف الإنمائية المستدامة والأجندة العالمية لما بعد 2015؛
5. يدعو الدول الأعضاء إلى تقديم مدخلاتها ومساهماتها في إعداد أجندة التنمية لما بعد 2015؛
6. يدعو أيضاً جميع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى دعم الموقف الأفريقي الموحد وتعزيزه وامتلاكه وإقامة تحالفات من أجله بغية تمكين أفريقيا من

التحدث بصوت واحد خلال المناقشات التي تجرى في الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل تحديد أجندة التنمية لما بعد 2015؛

7. يكلف المفوضية أن تقوم بانتظام بتحديث البيانات الإحصائية والمعلومات ذات الصلة الأخرى بالاتفاق مع الدول الأعضاء؛ وفي هذا الصدد، يناشد الدول الأعضاء التوقيع والتصديق على الميثاق الأفريقي للإحصاء.



مقرر

بشأن إنشاء لجنة رفيعة المستوى لرؤساء الدول والحكومات

حول أجندة التنمية لما بعد 2015،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/10 (XXI)

إن المؤتمر:

1. يقرّر إنشاء لجنة رفيعة المستوى لرؤساء الدول والحكومات لتعميم وتنسيق أنشطة قادة أفريقيا وأعضاء الفريق الرفيع المستوى، وإقامة تحالفات إقليمية شاملة بين القارات حول الموقف الأفريقي الموحد من أجندة التنمية لما بعد 2015؛
2. يعيّن فخامة السيدة إلين سيرليف جونسون، رئيسة جمهورية ليبيريا رئيسا للجنة الرفيعة المستوى المكونة من رئيسي دولتين وحكومتين من كل إقليم تعينهما الأقاليم الخمسة (5) من خلال المشاورات بين العمداء الإقليميين.
3. يطلب من اللجنة الرفيعة المستوى تجسيد وتلخيص الموقف وإجراء المزيد من المشاورات حسبما تقتضيه الضرورة بغية استكمال الموقف الأفريقي الموحد وضمان إدراج الأولويات المحددة فيه ضمن الأجندة العالمية الجديدة؛
4. يطلب من اللجنة الرفيعة المستوى أيضا تقديم تقارير سنوية عن عملية تنفيذ الدول الأعضاء لأجندة التنمية الجديدة؛
5. يكلف المفوضية ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، البنك الأفريقي للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمات ذات الصلة الأخرى العاملة في القطاع الاجتماعي لدعم أنشطة اللجنة الرفيعة المستوى.

مقرر

بشأن وضع الخطة الإستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي للفترة 2014-2017

وأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/3 (XXI)

إن المؤتمر:

1. يحيط علما بالمقرر (XIV) EXT/EX.CL/DEC.1 الصادر عن المجلس التنفيذي خلال دورته الاستثنائية الرابعة عشرة المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، في 8 أبريل 2013، والمقرر (XXIII) EX.CL/DEC.768 الصادر عن الدورة العادية الثالثة والعشرين للمجلس التنفيذي المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا يومي 22 و23 مايو 2013 والذي وافق بموجبه على مشروع الخطة الإستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي للفترة 2014-2017 وأوصى المؤتمر باعتمادها؛
2. يحيط علما أيضا بأن جميع المدخلات التي قدمتها الدول الأعضاء خلال الدورتين المذكورتين أعلاه قد أدرجت في الوثيقة على النحو الملائم؛
3. يعتمد الخطة الإستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي للفترة 2014-2017؛
4. يناشد الدول الأعضاء دعم تنفيذ الخطة الإستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي للفترة 2014-2017؛
5. يحيط علما كذلك بالتقدم المحرز في وضع أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 ويشجع مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مواصلة تنقيح مشروع الوثيقة الإطارية على أساس عملية تشاورية تشمل جميع شرائح المجتمع الأفريقي؛

6. يجيز توصية المجلس التنفيذي التي تدعو المفوضية إلى تقديم الوثيقة الإطارية إلى أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي في يناير 2014 لبحثها والنسخة النهائية لأجندة 2063 في يونيو 2014 لاعتمادها.



مقرر

بشأن تقرير برنامج إيدز ووتش أفريقيا،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/8 (XXI)

إن المؤتمر:

1. يحيط علما بتقرير إيدز ووتش أفريقيا والتوصيات الواردة فيه؛
2. يحث الدول الأعضاء على ضمان التنفيذ الفعال لخارطة الطريق حول المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا في أفريقيا ورفع تقرير عن التقدم المحرز في هذا الشأن؛
3. يقرر إدماج مؤشرات الإيدز والسل والملاريا ومؤشرات صحة الأمهات والرضع والأطفال في الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران باعتبارها جزءا من مساءلتنا عن الوفاء بالالتزامات المعلنة، ويكلف المفوضية بتسهيل ذلك؛
4. يحث أيضا برنامج إيدز ووتش أفريقيا على ضمان قيام جميع الدول الأعضاء بتحديد ونشر وتبني أفضل الممارسات فيما يتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا وغيرها من الأمراض المعدية ذات الصلة، والوقاية منها؛
5. يناشد البلدان وجميع الشركاء اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم بلوغ هدف 15 مليار دولار أمريكي، وتزويد الصندوق العالمي بموارد كافية لمكافحة هذه الأمراض على نحو كامل وإنقاذ الأرواح؛
6. يطلب من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وضع خطة استثمار مستدامة في مجال الصحة، خصوصا الإيدز والسل والملاريا، مع تمويل محلي تزداد قيمته سنويا؛
7. يطلب من المفوضية أيضا عقد اجتماع لاتحاد الشركات المعنية بالخطة الأفريقية للصناعة الصيدلانية، بما في ذلك القطاع الخاص الصيدلي في أفريقيا، خلال القمة الخاصة لأبوجا + 12 حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، المقرر عقدها في أبوجا، نيجيريا في يوليو 2013؛

8. **يطلب** من رئيس إيدز ووتش أفريقيا كذلك رفع تقرير عن التقدم المحرز في هذا الشأن إلى الدورة العادية القادمة للمؤتمر في يونيو/يوليو 2014.

-



مقرر

بشأن تنفيذ المشاريع العالمية لتراث المهجر الأفريقي،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/12 (XXI)ADD.1

إنّ المؤتمر:

1. يحيط علما ويرحب بالمقترح الذي قدمته جمهورية جنوب أفريقيا لإنشاء لجنة فنية للخبراء ذاتية التمويل لتنفيذ مشاريع تراث المهجر؛
2. يشير إلى نتائج القمة العالمية للمهجر الأفريقي المنعقدة في سانديتون، جنوب أفريقيا، في 25 مايو 2012 واعتماد الإعلان حول القمة العالمية للمهجر الأفريقي؛
3. يشير كذلك إلى مداورات المؤتمر خلال دورته العادية التاسعة عشرة التي عقدت بأديس أبابا في يوليو 2012 والتي أجازت هذه النتائج؛
4. يقر بأن لجنة فنية للخبراء من هذا القبيل ستمتلك القدرة والخبرة الفنية اللازمين لضمان التنفيذ السريع لمشاريع تراث المهجر الخمسة؛
5. يوافق على إنشاء لجنة فنية للخبراء ذاتية التمويل لتنفيذ مشاريع تراث المهجر؛
6. يوافق كذلك على أن تتكون اللجنة الفنية للخبراء من رؤساء/ ممثلي المؤسسات التالية:
 - (1) مفوضية الاتحاد الأفريقي
 - (2) وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد
 - (3) البنك الأفريقي للتنمية
 - (4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
 - (5) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا
 - (6) المجموعات الاقتصادية الإقليمية
 - (7) المعهد الأفريقي لبناء القدرات
 - (8) ممثلو القطاع الخاص
 - (9) ممثلو المهجر

- 10) رؤساء الوكالات المنفذة (سيتم تحديدهم لاحقا)
7. يكلف اللجنة الفنية للخبراء بتنسيق ورصد تنفيذ مشاريع التراث الخمسة التي اعتمدت خلال القمة العالمية للمهجر الأفريقي في مايو 2012، والتي أجازها المؤتمر في يوليو 2012؛
8. يكلف كذلك اللجنة بإقرار المعالم والاختصاصات وتحديد الوكالات المنفذة واستكشاف طرق التمويل لتنفيذ كل من مشاريع التراث الخمسة؛
9. يطلب من المفوضية تيسير عقد الاجتماع الأول لهذه اللجنة في يونيو 2013 بغية الإسراع بتنفيذ صلاحياتها في هذا الصدد؛
10. يطلب أيضا إلى اللجنة الفنية للخبراء تقديم تقرير إلى الدورة العادية القادمة للاتحاد الأفريقي في يناير 2014.



مقرر

بشأن ضرورة تعزيز القيادة الأفريقية في عملية اتفاقية

الأمم المتحدة لمكافحة التصحر،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/12 (XXI)ADD.2

إن المؤتمر:

1. يؤكد من جديد أحكام المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.255(XIII) الصادر عن الدورة العادية الثالثة عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقدة في سرت في يوليو 2009، والذي يبرز أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بالنسبة للبلدان التي تعاني من الجفاف الشديد /أو التصحر، وخاصة في أفريقيا، من أجل توفير سبل الرزق لملايين الأفريقيين المتضررين من التصحر وتدهور الأراضي والجفاف؛
2. يحيط علما بمختلف إعلانات ومقررات مؤتمر وزراء البيئة الأفريقيين، لاسيما خلال دورته العادية الثالثة عشرة (إعلان باماكو في يونيو 2010) ودورته العادية الرابعة عشرة (إعلان أروشا في سبتمبر 2012) المتعلقين بالتزامات قمة ريو + 20 وتنفيذها الفعال من قبل القارة الأفريقية، في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛
3. يدعو الدول الأعضاء إلى إدراج مسائل تدهور الأراضي والتصحر والجفاف في قائمة أولويات تنميتها المستدامة؛
4. يلزم الدول الأعضاء أن تدرج مسألة تدهور الأراضي والتصحر والجفاف في محور المناقشات حول برنامج التنمية لما بعد 2015 وتكريسها كأحد أهداف التنمية المستدامة، وخاصة وضع حد لتدهور الأراضي (عدم السماح مطلقا بتدهور الأراضي)؛

5. يؤكد مجدداً على الأهمية القصوى التي توليها أفريقيا للاتفاقية، ويوصي الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بالحرص على الاحتفاظ بالقيادة الأفريقية على رأس الأمانة الدائمة لهذه الاتفاقية ويدعو الأمم المتحدة إلى تقديم الدعم المالي الكافي لهذه المؤسسة الهامة؛

6. يثني على الأمين العام المنتهية ولايته، السيد لوك جناسادا، الذي ساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف الاتفاقية؛

7. يطلب من رئيسة المفوضية الشروع في مشاورات مع جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ المقرر الحالي وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى الدورة العادية القادمة للمؤتمر.

8. يحث الدول الأعضاء على المشاركة الفعالة في المؤتمر حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الذي سيعقد في ناميبيا في يونيو 2013 ويشيد بناميبيا على استضافة هذا المؤتمر الهام.



مقرر

بشأن "مساندة الإنتاج السينمائي لتعزيز مساهمته في تنمية أفريقيا"،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/12 (XXI)ADD.3

إنّ المؤتمر:

- 1- **يحيط علما** بالمقترح ويشيد ببوركينا فاسو على المبادرة وبالملاحظات التي أبدتها الدول الأعضاء بشأن نفس المسألة؛
- 2- **يشيد** ببوركينا فاسو على استضافتها ندوة المهنيين السينمائيين الأفريقيين في مجال السينما على هامش الدورة الـ 23 للمهرجان الأفريقي للسينما والتلفزيون لواجادوجو؛
- 3- **يهنئ** رئيس بوركينا فاسو فخامة السيد بليز كومباوري على مبادرته الطيبة لإدراج مثل هذا الموضوع الهام في جدول الأعمال لمناقشته من قبل المؤتمر؛
- 4- **يحيط علما** بإعلان واجادوجو وبالانشغالات التي عبّر عنها المشاركون في الندوة، ويصادق على التوصيات المتعلقة بها؛
- 5- **يحث** الدول الأعضاء إلى:
 - الشروع سويًا في انتهاج سياسات عامة تتسم بحيوية أقوى لصالح السينما الأفريقية، مع التركيز على الأعمال الإبداعية وذات الأولوية التي يمكن أن تؤدي في أقرب وقت ممكن إلى ضمان "الإنتاج والتوزيع والعرض للمنتجات السينمائية والسمعية البصرية"؛
 - إنشاء صندوق لمنح سلف على الإيرادات على مستوى كل دولة عضو لزيادة الإنتاج السينمائي؛
 - تطبيق النصوص القانونية والأدوات المنصوص عليها في السياسات الثقافية الوطنية؛
 - تنظيم الإنتاج المشترك مع جميع القنوات التلفزيونية بصفة تدريجية ودائمة.

6- **يطلب** من الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية أن تقدّم مسانبتها للإنتاج السينمائي الأفريقي، وأن تسهّل حرية نقل المنتجات السينمائية الأفريقية، وتفعيل أدوات ووثائق الإنتاج السينمائي؛

7- **يطلب** من المفوضية أن تقدّم إلى المؤتمر تقارير منتظمة عن تنفيذ هذا المقرر؛



مقرر

بشأن تعديل المادة 2.8 من النظام الأساسي للجامعة الأفريقية

إنّ المؤتمر:

- 1- يذكر بمقرره ASSEMBLY/AU/DEC.451(XX) الصادر في أديس أبابا، إثيوبيا، في يناير 2013 بشأن اعتماد النظام الأساسي للجامعة الأفريقية؛
- 2- يذكر أيضاً بالمقرر ASSEMBLY/AU/DEC.418(XIX) الصادر في أديس أبابا، إثيوبيا، في يوليو 2012، بشأن تفعيل الجامعة الأفريقية؛
- 3- يحيط علماً بتوصية المجلس التنفيذي الواردة في المقرر EX.CL/DEC.3(XXIII) بخصوص تعديل المادة 2.8 من النظام الأساسي للجامعة الأفريقية؛
- 4- يقرر تعديل المادة 2.8 من النظام الأساسي للجامعة الأفريقية لتقرأ على النحو التالي:
المادة 2.8 "يجب أن يتم تحديد الدرجات والامتيازات الخاصة برئاسة الجامعة الأفريقية وكافة المناصب الأخرى فيها من قبل المجلس التنفيذي بتوصية من لجنة الممثلين الدائمين".

مقرر

بشأن الولاية القضائية العالمية، العدالة الدولية والمحكمة الجنائية الدولية،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/13 (XXI)

إنّ المؤتمر:

1. يحيط علما بالعرض الذي قدمته جمهورية أوغندا نيابة عن إقليم شرق أفريقيا حول الولاية القضائية العالمية والعدالة الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، وبتوصيات المجلس التنفيذي؛
2. يؤكد التزام الاتحاد الأفريقي الراسخ بمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد في جميع أنحاء القارة، وفقا لقانونه التأسيسي؛
3. يعرب عن أسفه العميق إزاء عدم اتخاذ إجراء بشأن الطلب الذي وجهه الاتحاد الأفريقي إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة لتأجيل الإجراءات التي تم الشروع فيها ضد الرئيس السوداني عمر البشير وكبار مسؤولي دولة كينيا، وفقا للمادة 16 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حول تأجيل القضايا من قبل مجلس الأمن للأمم المتحدة؛ يؤكد مجددا أنّ الدول الأعضاء مثل تشاد التي رحبت بالرئيس السوداني عمر البشير قد قامت بذلك طبقا لمقررات المؤتمر وعليه، لا ينبغي معاقبتها؛
4. يؤكد مجددا أيضا مقرراته السابقة بشأن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية في أفريقيا، المعتمدة في يناير ويوليو 2009، وفي يناير ويوليو 2010، وفي يناير ويوليو 2011، وفي يناير ويوليو 2012 على التوالي، والتي أعرب فيها عن قناعته القوية بأن البحث عن العدالة ينبغي أن يتم بطريقة لا تعرقل أو تقوض الجهود الرامية إلى تعزيز سلام دائم، ويؤكد مجددا قلق الاتحاد الأفريقي إزاء إساءة استخدام الاتهامات ضد القادة الأفريقيين؛

5. يشدد على ضرورة إدارة العدالة الدولية بطريقة شفافة ومنصفة، بغية تجنب أي تصور لازدواجية المعايير، وفقا لمبادئ القانون الدولي، ويعرب عن قلقه إزاء ما قد يشكله اتهام فخامة أوجورو مويجاي كينياتا وفخامة وليام ساموي روتو، رئيس ونائب رئيس جمهورية كينيا على التوالي من تهديد للجهود الجارية الرامية إلى تعزيز السلم والوثام والمصالحة الوطنيين وكذلك سيادة القانون والاستقرار ليس في كينيا فحسب ولكن في المنطقة ككل ؛

6. يذكر بأنه، وفقا لمبدأ التكامل المكرس في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، تمتلك كينيا الولاية القضائية الأساسية لإجراء التحقيق والمقاضاة بخصوص الجرائم ذات الصلة بالعنف في فترة ما بعد انتخابات 2007، وفي هذا الصدد، يعرب عن أسفه العميق إزاء القرارات الصادرة عن كل من الدائرة التمهيديّة الثانية ودائرة الاستئناف للمحكمة الجنائية الدولية بشأن مقبولة القضيتين المؤرختين 30 مايو و 30 أغسطس 2011 على التوالي، والتي تنكر على كينيا حق مقاضاة ومحاكمة الأشخاص المزعوم تورطهم في الجرائم المرتكبة على أراضيها بخصوص العنف الحاصل بعد انتخابات 2007؛

7. يدعم ويجيز طلب إقليم شرق أفريقيا تأجيل التحقيق في العنف الذي حدث بعد انتخابات 2007 في كينيا والمقاضاة بشأنه، تمشيا مع مبدأ التكامل، للسماح لآلية يتم وضعها على المستوى الوطني بإجراء التحقيق والمقاضاة فيما يتعلق بالقضايا في إطار جهاز قضائي يتم إصلاحه ويكون منصوصا عليه في حكم دستوري جديد، وذلك دعما لعمليتي بناء السلام والمصالحة الوطنية الجاريتان، بغية تقادي استئناف النزاع والعنف في كينيا؛

8. يطلب من المفوضية، بالتعاون مع لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي ، تنظيم اجتماع لاستئارة الأفكار تشارك فيه الدول الأعضاء وكافة أجهزة الاتحاد الأفريقي ذات الصلة وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، في إطار مناقشات الذكرى الخمسين، حول المجالات العريضة لنظام العدالة الجنائية الدولية، والسلم والعدالة

والمصالحة وكذلك آثار/أعمال المحكمة الجنائية الدولية في أفريقيا- ليس لتوفير إرشادات لعملية المحكمة الجنائية الدولية فحسب ولكن أيضا للبحث عن الطرق الكفيلة بتعزيز الآليات الأفريقية للتعامل مع التحديات والمشاكل الأفريقية؛
9. يطلب أيضا من المفوضية متابعة هذه المسألة ورفع تقارير منتظمة عن تنفيذ مختلف مقررات المؤتمر بشأن المحكمة الجنائية الدولية.



مقرر

بشأن انتخاب أربعة (4) أعضاء في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب،

الوثيقة EX.CL/793 (XXIII)

إنّ المؤتمر:

1- يحيط علماً بانتخاب أربعة (4) أعضاء في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب من قبل الدورة العادية الثالثة والعشرين للمجلس التنفيذي المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا في مايو 2013؛

2- يعين الأعضاء التالية أسماؤهم في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لفترة ست (6) سنوات:

الرقم	الاسم	البلد
1	السيدة لوسي اسواجبور	الكاميرون
2	السيدة سوياتا ماييجا	مالي
3	السيد لورنس موروجو موت	كينيا
4	السيد يوينج كام جون يوينج يوين	موريشيوس

مقرر

بشأن انتخاب أربعة (4) أعضاء في اللجنة الأفريقية

للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته،

الوثيقة EX.CL/794 (XXIII)

إنّ المؤتمر:

1- يحيط علماً بانتخاب أربعة (4) أعضاء في اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل

ورفاهيته من قبل الدورة العادية الثالثة والعشرين للمجلس التنفيذي المنعقدة في أديس

أبأبا، إثيوبيا في مايو 2013؛

2- يعين الأعضاء التالية أسماؤهم في اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته

لفترة خمس (5) سنوات:

الرقم	الاسم	البلد
1	السيدة عزة عشاوي	مصر
2	السيدة سوزان آهو اسوما	توجو
3	السيدة صديق ايساتو الاساني مولاي	النيجر
4	السيد جوسيف نداي سنجا	بوروندي

مقرر

بشأن تقرير لجنة العشرة لإصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/9(XXI)

إن المؤتمر:

1. يذكّر بمقرره ASSEMBLY/AU/DEC.430(XIX)، ويحيط علماً بالتقرير الثاني عشر لفخامة الدكتور إرنست باي كوروما، رئيس جمهورية سيراليون ومنسق للجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة لإصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة؛
2. يحيط علماً كذلك بالتطورات الأخيرة في المفاوضات الحكومية المشتركة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، لا سيما الاجتماعات الرفيعة المستوى للجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة على مستوى وزراء الشؤون الخارجية والممثلين الدائمين المنعقدة في فريتاون؛
3. يؤكد مجدداً التزامه القوي بتوافق إيزولويني وإعلان سرت المتضمن للموقف الأفريقي الموحد بشأن إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة؛ ويشيد بلجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة لتنفيذ الجانب المتعلق بعقد الاجتماعات الرفيعة المستوى؛
4. يرحب بجهود الممثلين الدائمين الأفريقيين لدى الأمم المتحدة في تعزيز مصالح القارة والدفاع عنها ضمن عملية إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة و يشدد على بشأن الحاجة الملحة إلى ضمان الاستمرار في صون مصالح أفريقيا والحفاظ عليها في كل الأوقات ضمن المفاوضات الحكومية المشتركة الجارية بشأن إصلاح مجلس الأمن ويكرر ندائه الموجه إلى أفريقيا لتواصل التحدث بصوت واحد وعلى نحو متناسق بخصوص جميع القضايا المتصلة بعملية إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة؛
5. يكرّر طلبه من الممثلين الدائمين الأفريقيين للجنة العشرة لدى الأمم المتحدة أن يقوموا، عند مشاركتهم في المفاوضات الحكومية المشتركة الجارية بشأن إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة، مواصلة العمل على نحو وثيق مع بقية الممثلين الدائمين الأفريقيين لدى

الأمم المتحدة، في المشاركة في المفاوضات الحكومية المشتركة الجارية بشأن إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة والاستمرار أيضا في الحوار مع سائر الدول الأعضاء والمجموعات المعنية والتفاعل معها في عملية الإصلاح بهدف الدعوة وكسب التأييد للموقف الأفريقي الموحد والترؤيج له؛

6. يشجع الممثلين الدائمين الأفريقيين للجنة العشرة لدى الأمم المتحدة على مواصلة تكثيف الجهود الرامية إلى بناء تحالفات دعماً للموقف الأفريقي الموحد مع مختلف المجموعات المعنية والدول الأعضاء المشتركة في المفاوضات الحكومية المشتركة وطلب أي توجيهات ضرورية لتمكين اللجنة من تادية مهامها؛

7. يطلب من لجنة العشرة مواصلة اجتماعها الرفيع المستوى خارج إطار القمة لمناقشة المسائل المتصلة بعملية إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة بغية الاستفادة أكثر من المكاسب المحققة حتى الآن؛

8. يطلب أيضا من لجنة العشرة، وهي تواصل تكثيف الجهود في الدعوة وكسب التأييد للموقف الأفريقي الموحد والترؤيج له، أن تسعى إلى الارتقاء إلى أعلى المستويات السياسية بغرض تأييد وتقوية الإرادة السياسية اللازمة دعماً للموقف الأفريقي الموحد؛

9. يطلب أيضا من المفوضية الاستمرار في تيسير أنشطة لجنة العشرة والممثلين الدائمين الأفريقيين لهذه اللجنة لدى الأمم المتحدة في المفاوضات الحكومية المشتركة بشأن إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة والمشاورات المرتبطة بذلك؛

10. يؤكد مجددا على ضرورة استمرار لجنة العشرة في متابعة هذه المسألة إلى أن تحقق أفريقيا أهدافها المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة، ويطلب من اللجنة تقديم تقرير في هذا الشأن إلى الدورة العادية القادمة للمؤتمر في يناير 2014.

مقرر

بشأن المصادر البديلة لتمويل الاتحاد الأفريقي،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/6 (XXI)

إن المؤتمر:

1. **يشيد** بفخامة أولوسيجون أوباسانجو، الرئيس السابق لجمهورية نيجيريا الاتحادية وبأعضاء لجنته على التقرير الممتاز والتوصيات الواردة فيه؛
2. **يوافق** على ضرورة تزويد الاتحاد الأفريقي بالموارد الكافية والقابلة للتنبؤ لتكمينه من تمويل برامجه ومن ثم، التقليل من اعتماده على الموارد الخارجية في هذا الصدد؛
3. **يوافق** على التقرير من حيث المبدأ¹
4. **يلتزم** بالاعتماد على الذات في تعبئة الموارد لتمويل برامج الاتحاد الأفريقي بغية تفادي الاعتماد المفرط؛
5. **يطلب** من المفوضية تقديم تقرير إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط الاقتصادي للتعجيل ببحث مسألة التمويل وتقديم مقترحات ملموسة بشأن طرائق تنفيذ مختلف الخيارات المقترحة بما في ذلك زيادة المساهمات المقدره إلى جانب المقترحات الإضافية الأخرى للدول الأعضاء، ورفع تقرير بهذا الشأن إلى الدورة العادية القادمة للمؤتمر في يناير 2014؛

¹ أبدت جمهورية الرأس الأخضر تحفظات على الفقرة 3.

مقرر

بشأن إنشاء مؤسسة للاتحاد الأفريقي
للمساهمات الطوعية لتمويل الاتحاد الأفريقي،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/6 (XXI)

إنّ المؤتمر:

1. يشيد بالفريق الرفيع المستوى حول مصادر التمويل البديلة للاتحاد الأفريقي لما أنجزه من عمل جيد خلال السنتين الماضيتين؛
2. يرحب بالاقترح المتعلق بإنشاء مؤسسة للاتحاد الأفريقي للمساهمات الطوعية لتمويل الاتحاد الأفريقي؛
3. يقرر إنشاء مؤسسة للاتحاد الأفريقي لتلقي المساهمات والمنح المقدمة من القطاع الخاص والأفراد والهبات أو المساهمات الأخرى؛
4. يدعو الدول الأعضاء والقطاع الخاص والمانحين والمحسنين والأفراد إلى المساهمة في المؤسسة لضمان تفعيلها.

مقرر

بشأن تقرير لجنة توجيه النيباد لرؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/7(XXI)

إن المؤتمر:

1- يلاحظ بارتياح تقرير رئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد، فخامة الرئيس

ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال؛

2- يجيز استنتاجات الدورة التاسعة والعشرين للجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد؛

3- يؤكد مجددا استمرارية جدوى النيباد ودورها باعتبارها الإستراتيجية والبرنامج الإنمائي

الرئيسي للاتحاد الأفريقي ومساهماتها المستمرة في التحول القاري المتواصل بروح

مناصرة الوحدة الأفريقية الشاملة والنهضة الأفريقية وأفريقيا تحتفل بالذكرى الخمسين

لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي؛

4- يستحضر مقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.413(XVIII) المستند إلى استنتاجات

الدورة السادسة والعشرين للجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد بشأن تعبئة

الموارد المحلية لبرامج ومشاريع النيباد فيما يتعلق بإجراء دراسة شاملة حول الآليات

والأدوات المبتكرة الكفيلة بتعزيز ملكية أفريقيا لأجندة التنمية للقارة وبرامجها الإنمائية ؛

5- يرحب بعرض السنغال عقد قمة ومؤتمر أعمال رفيعي المستوى حول تمويل برامج

ومشاريع النيباد في السنغال في موعد لاحق، وذلك للمضي قدما بأجندة تعبئة الموارد

المحلية بهدف إجراء مناقشات مركزة خلال المؤتمر الرفيع المستوى؛

6- في هذا الصدد، يطلب من وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد ولجنة الأمم المتحدة

الاقتصادية لأفريقيا استكمال استنتاجات تقرير الدراسة حول "تعبئة الموارد المالية

المحلية لتنفيذ برامج النيباد الوطنية والإقليمية - أفريقيا إلى نفسها من الداخل" بالتعاون

مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الأفريقي للتنمية، بعد عرضها للبحث اللازم

من قبل لجنة توجيه النيباد؛

7- يقدر إطلاق مركز المعلومات الافتراضي لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا من قبل لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد باعتباره منبرا مركزيا لتعزيز البيانات المعلوماتية والإحصائية حول المشاريع الإقليمية للبنية التحتية في سياق برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا والمبادرة الرئاسية لمناصر البنية التحتية؛

8- يشيد بوكالة النيباد ومفوضية الاتحاد الأفريقي على سلوك هذا المنحى الحاسم لتحسين الاتصال حول مشاريع العمل ذات الأولوية للنيباد والمبادرة الرئاسية لماصرة البنية التحتية من خلال استهداف البلدان الأفريقية وصناع السياسة والمستثمرين والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ويشدد على الدعم الذي سيتلقاه برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا من مركز المعلومات الافتراضي لقاعدة بيانات أفريقية في مجال البنية التحتية في أفريقيا وما سيقوم به من تعزيز رصد وتقييم تنفيذ مشاريع البنية التحتية؛

9- يؤكد على الحاجة الملحة إلى إدراج مشاريع إقليمية رئيسية في مجال البنية التحتية تغطي الإقليمين الفرعيين لوسط وشرق أفريقيا في مشاريع العمل ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، حسبما أثير خلال الحوار بين أفريقيا وبلدان البريكس. وبناء على توصية من رئيس اللجنة، يرحب بإنشاء فريق العمل حول البنية التحتية المشترك بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بتنسيق من المدير التنفيذي لوكالة النيباد، باعتباره إحدى النتائج الرئيسية للخلوة المشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية المنعقدة في مارس 2013 في دوربان عقب قمة بلدان البريكس الخامسة، ويوافق على إدراج التقرير المرحلي عن عمل فريق العمل في أجندة الدورة القادمة للجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد؛

10- يهنئ حكومة جمهورية جنوب أفريقيا تحت قيادة فخامة الرئيس جاكوب زوما لرؤيته واستضافته الناجحة للقمة الخامسة لبلدان البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب أفريقيا) في دوربان في مارس 2013، إلى جانب الحوار التاريخي بين بلدان البريكس وأفريقيا، حيث قام رئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد بالترويج

للمشاريع الإقليمية ذات الأولوية لأفريقيا في مجال البنية التحتية نيابة عن الاتحاد الأفريقي؛

11- **يلاحظ بوجه خاص**، الإحاطة التي قدمها فخامة الرئيس جاكوب زوما حول نتائج قمة البريكس، خاصة فيما يتعلق بالحضور القوي لقادة أفريقيا والوحدة التي أبدوها ، والتزام بلدان البريكس بتعزيز علاقات التعاون مع القارة في مجال البنية التحتية والتصنيع وبنك التنمية المقترح تحت قيادة بلدان البريكس باعتباره نموذج التمويل المتوقع للنهوض والتعجيل بتنفيذ المشاريع القطرية المتعددة الأطراف؛

12- **وعليه**، يرحب بالنتائج الرئيسية لقمة بلدان البريكس الخامسة المتضمنة في إعلان تكويني بحث موضوع: "بلدان البريكس وأفريقيا - شراكة من أجل التنمية والتكامل والتصنيع" والمسار الذي يتم سلوكه لتعزيز الشراكة بين بلدان البريكس، المفوضية، وكالة النيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والاقتراح المتعلق بعقد خلوة مماثلة بين بلدان البريكس وأفريقيا خلال قمة البريكس السادسة وقمة مجموعة ال20 القادمين اللتين ستستضيفهما البرازيل وروسيا على التوالي؛

13- **يرحب أيضا** ويجيز تقرير المساءلة للاتحاد الأفريقي لعام 2013 عن الالتزامات المشتركة لأفريقيا-مجموعة الثمانية بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا باعتباره دليلا قويا على التزام أفريقيا بتعزيز المساءلة المتبادلة في تعاملاتها في الشراكات، **ويعرب عن تقديره** لكل من وكالة النيباد والمفوضية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز للاشتراك في إصدار تقرير المساءلة الأفريقي الثاني؛

14- **يطلب** من وكالة النيباد والمفوضية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز نشر الرسائل الرئيسية الواردة في تقرير المساءلة لدى أصحاب المصلحة الأفريقيين والشركاء على نطاق واسع من أجل تنفيذ الاستنتاجات؛

15- **يكرّر** ضرورة دخول أفريقيا في شراكة مع مجموعتي ال8 و20 حتى تظل مركزة على أولويات تنمية القارة، خصوصا في مجال الزراعة والبنية التحتية.

مقرر

بشأن إنشاء قدرة أفريقية للاستجابة الفورية للأزمات

إن المؤتمر:

1- يستذكر تقرير رئيس المفوضية عن إنشاء قدرة أفريقية للاستجابة الفورية للأزمات المقدم إلى الاجتماع العادي السادس للجنة الفنية للدفاع والأمن والسلامة المنعقد في أديس أبابا يوم 30 أبريل 2013 إلى جانب الإعلان الصادر عن اللجنة الفنية والذي يطالب بإجراء تقييم شامل للتحديات التي تواجه تفعيل القوة الأفريقية الجاهزة وقدرتها على النشر السريع؛

2- يقرّر، من حيث المبدأ، الإنشاء الفوري للقدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات كترتيب مؤقت في انتظار التفعيل الكامل للقوة الأفريقية الجاهزة وقدرتها على النشر السريع من أجل تزويد الاتحاد الأفريقي بقوة مرنة وقوية تتكون من قدرات عسكرية/ أمنية وعناصر مضاعفة القوة وعناصر التمكين، ومن معدات وموارد تتطوع بها الدول الأعضاء وفقا لاستعداداتها وقدراتها، يتم نشرها بشكل سريع بغية الاستجابة الفعالة للحالات الطارئة، في إطار المنظومة الأفريقية للسلم والأمن؛

3- يقرّر أيضا أن تقدم المساهمات المشار إليها في الفقرة 2 أعلاه فورا من فرادى الدول الأعضاء/أو القدرات الإقليمية التي يتم إنشاؤها في إطار القوة الأفريقية الجاهزة؛

4- يقرّر كذلك أن تقوم الدول الأعضاء المستعدة للمساهمة الفورية في القدرات العسكرية والأمنية وعناصر مضاعفة القوة وعناصر التمكين والمعدات والموارد المالية والأصول الضرورية الأخرى، أو أن تساهم في مجال معين من المجالات المذكورة أعلاه، بإبلاغ مفوضية الاتحاد الأفريقي بذلك في أقرب وقت ممكن؛

5- يقرّر بأن هذا المسعى الاستراتيجي ذي القيمة والنطاق التاريخيين والذي يهدف إلى المساعدة في إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية، يدعو إلى الالتزام والمشاركة الشخصية المتواصلة لرؤساء الدول والحكومات؛

6- **يطلب** من رئيس الاتحاد ورئيسة المفوضية إجراء المشاورات المناسبة لحشد الدعم الواسع النطاق والالتزام بتنفيذ هذا المقرر؛

7- **يطلب** من المفوضية العمل على الطرائق المفصلة لتفعيل القدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات وتقديم توصيات بهذا الشأن إلى اجتماع اللجنة الفنية المتخصصة للدفاع والأمن والسلامة المقرر عقده في أجل أقصاه الفصل الأخير من 2013؛

8- **يطلب أيضا** من رئيسة المفوضية تقديم تقرير عن تنفيذ هذا المقرر إلى الدورة العادية القادمة للمؤتمر في يناير 2014.



إعلان

حول تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته

وعن وضع السلم والأمن في إفريقيا،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/5 (XXI)

إن المؤتمر:

بعد استعراض وضع السلم والأمن في القارة والخطوات التي ينبغي اتخاذها لتعجيل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في جعل أفريقيا خالية من النزاعات، على أساس تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته وعن وضع السلم والأمن في أفريقيا،

وإذ نرحب بالتقدم الكبير المحرز في تفعيل المنظومة الأفريقية للسلم والأمن، واعتماد عدد من الصكوك حول الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد، مما يمثل إطارا موحدًا للقواعد والمبادئ نحو ضمان المنع الهيكلي للنزاعات؛ والتقدم المحرز في تسوية النزاعات؛ وبناء السلام في القارة؛ فضلا عن إقامة الشراكات مع أصحاب المصلحة الدوليين المعنيين،

وإذ نلاحظ، مع ذلك، التحديات التي لا تزال تواجه التفعيل الكامل للمنظومة الأفريقية للسلم والأمن بما في ذلك عناصرها الرئيسية مثل القوة الأفريقية الجاهزة، واستمرار انتشار النزاعات وانعدام الأمن وعدم الاستقرار في بعض أجزاء القارة، وما يصاحب ذلك من عواقب إنسانية وآثار اجتماعية واقتصادية، فضلا عن تجدد التغييرات غير الدستورية للحكومات، واللجوء المتكرر إلى التمرد المسلح للتعبير عن مطالب سياسية والتهديدات التي يشكلها الإرهاب، والانتشار غير المشروع للأسلحة، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والقرصنة، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لتأجيج النزاعات،

وإذ نلاحظ أيضا الحاجة إلى زيادة التمويل من داخل القارة لتأكيد ملكية أفريقيا وقيادتها، فضلا عن التحديات التي تواجه بناء شراكة مبتكرة ومرنة مع الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة،

وإذ نؤكد أن الذكرى الخمسين لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي تتيح فرصة فريدة لاستعراض التقدم المحرز والتحديات التي تمت مواجهتها وكذلك لرسم طريق المضي قدما، وإذ نكرر، في هذا الصدد، تصميمنا على التصدي بحزم لويلات النزاعات والعنف في قارتنا بغية توريث الجيل القادم من الأفريقيين قارة مزدهرة تعيش في سلام مع نفسها:

1. **نتعهد** بتسريع التفعيل الكامل للمنظومة الأفريقية للسلام والأمن، بما في ذلك تنقيح الأحكام الحالية، عند الضرورة، لتيسير تنفيذها. وندعو إلى تعزيز العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها، ولا سيما من خلال التنفيذ الفعال للأحكام ذات الصلة من بروتوكول مجلس السلم والأمن ومذكرة التفاهم بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية، واضعين في اعتبارنا مسؤولية الاتحاد الأفريقي الأساسية عن حفظ السلم والأمن في أفريقيا. ونجيز إنشاء شبكة للحكام تتكون من هيئة الحكماء وهيكل مماثلة داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية وجميع الجهات الفاعلة الأفريقية الأخرى المساهمة في صنع السلام من خلال الإجراءات الوقائية والوساطة، كما هو متفق عليه خلال الخلوة الثانية لهذه الأجهزة المنعقدة في أديس أبابا يومي 11 و 12 أبريل 2013؛

2. **نتعهد** ببذل جهود متجددة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات بطريقة شاملة ومنهجية، بما في ذلك من خلال تنفيذ الصكوك الحالية في مجالات حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والديمقراطية، والانتخابات، والحكم الرشيد، وكذلك البرامج المتصلة بالتعاون، والتنمية البشرية، والشباب والعمالة. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول الأعضاء التي لم تصبح أطرافاً في هذه الصكوك بعد، إلى القيام بذلك بحلول نهاية 2013، ونطلب من المفوضية

استعراض حالة تنفيذ هذه الصكوك والبرامج بدقة وتقديم مقترحات ملموسة إلى المؤتمر حول كيفية تحسين الامتثال لها، بحلول يناير 2014؛

3. **نتعهد**، في إطار مبادرة التضامن الأفريقية، تقديم الدعم الكامل للبلدان الأفريقية الخارجة من النزاعات، لمساعدتها على تعزيز سلامها الذي تحقق بشق الأنفس وتقادي العودة إلى العنف. **ونتطلع** إلى عقد مؤتمر التضامن الأفريقي في أديس أبابا في سبتمبر 2013، ونلتزم بتقديم تعهدات ملموسة في تلك المناسبة؛

4. **نشدد** على ضرورة تقديم جميع الدول الأعضاء التعاون والدعم الكاملين لمجلس السلم والأمن، آخذةً في الحسبان أن مجلس السلم والأمن، إذ يقوم بمهامه المنصوص عليها في البروتوكول، فإنما يتصرف نيابة عن أعضاء الاتحاد الأفريقي جميعاً؛

5. **نتعهد** بزيادة مساهمتنا في صندوق السلام زيادة كبيرة، لتمكين أفريقيا من ممارسة ملكية جهود تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة. وفي هذا الصدد، **نطلب** من المفوضية تقديم مقترحات ملموسة إلى المؤتمر، في يناير 2014، بما في ذلك التحويل النظامي من الميزانية العادية للاتحاد الأفريقي إلى صندوق السلام. وفي نفس الوقت، نحث جميع الدول الأعضاء على تقديم مساهمات طوعية استثنائية في صندوق السلام بمناسبة اليوبيل الذهبي لمنظمة الوحدة الأفريقية، **ونطلب** من المفوضية تقديم تقرير إلى المؤتمر، بحلول يناير 2014، عن استجابة الدول الأعضاء لهذا النداء؛

6. **نشدد** على ضرورة بناء شراكة مبتكرة ومرنة وموجهة نحو العمل ومتوازنة مع الشركاء الدوليين، وتحديدًا الأمم المتحدة، لضمان أخذ مجلس الأمن اهتمامات أفريقيا ومواقفها في الاعتبار بصورة كافية عند اتخاذ القرارات حول مسائل ذات أهمية أساسية بالنسبة لأفريقيا، **ونؤكد مجدداً** على أحكام البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه الـ307 المنعقد في 9 يناير 2012، **ونطلب** من مجلس السلم والأمن عقد دورة مفتوحة على مستوى القمة لمراجعة الشراكة مع الأمم المتحدة، في ضوء التحديات التي تمت مواجهتها مؤخراً بخصوص الوضع في مالي وجميع المسائل ذات الصلة بالسلم والأمن في القارة؛

7. ندعو المجتمع المدني الأفريقي إلى مواصلة اضطلاعها بالدور الإيجابي في تعزيز السلم والأمن والاستقرار حسبما دعا إليه بروتوكول مجلس السلم والأمن ونطلب من المفوضية ومجلس السلم والأمن اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتعزيز التفاعل مع المجتمع المدني؛
8. نرحب بالتقدم المحرز في العلاقة بين السودان وجنوب السودان بتوقيع مصفوفة التنفيذ الخاصة بالاتفاقات المبرمة بتاريخ 27 سبتمبر 2012، وندعو إلى تحقيق شفاف في مقتل رئيس قبيلة انجوك دينجا في أبيي إلى جانب التعجيل بعملية حل مسألة أبيي؛ وفي الصومال، بتعزيز الأمن والمكاسب السياسية المسجلة على مدى السنوات القليلة الماضية؛ وفي منطقة البحيرات الكبرى، بتوقيع إطار السلم والأمن والتعاون؛ وفي مالي، بتحرير الجزء الشمالي للبلاد والجهود الجارية لإجراء الانتخابات. ونناشد جميع أصحاب المصلحة المعنيين عدم ادخار أي جهد في سبيل تعزيز هذه الإنجازات، والتصدي للتحديات الحالية، تمشيا مع إعلان مجلس السلم والأمن. ونرحب كذلك بالتقدم المحرز في مجال بناء السلام والإنعاش في فترة ما بعد النزاعات في بروندي وليبيريا وسيراليون، ونشجع البلدان المعنية على مواصلة جهودها ونناشد الدول الأفريقية الشقيقة وبقية المجتمع الدولي الاستمرار في تقديم المساعدة لها في جهودها؛
9. نؤكد على انشغال الاتحاد الأفريقي إزاء التحديات المستمرة في عملية السلام بين إرتريا وإثيوبيا والعلاقات بين إرتريا وجيبوتي، ونطلب من رئيسة المفوضية اتخاذ الخطوات الملائمة لتسهيل التقدم في هذه الأوضاع، وفقا للصلاحيات الممنوحة لها بموجب بروتوكول مجلس السلم والأمن ومقررات المؤتمر السابقة ذات الصلة، وتقديم تقرير إلى مجلس السلم والأمن، في موعد لا يتجاوز شهر أكتوبر 2013، عن الخطوات المتخذة في هذا الصدد. ونؤكد كذلك على انشغالنا إزاء حالة الجمود المستمرة في النزاع في الصحراء الغربية، وندعو إلى تجديد الجهود بناءً على قرارات منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ذات الصلة، للتغلب على هذا الجمود؛

10. **نعرب كذلك عن انشغالنا** إزاء الوضع السائد في مدغشقر وندعم تماما مقررات مجلس السلم والأمن ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي بشأن موضوع الترشيحات للانتخابات الرئاسية المقبلة. **وندين** الاستيلاء غير الشرعي على السلطة في جمهورية أفريقيا الوسطى والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها مجموعة سيليكما المتمردة وفي هذا الصدد، **نشيد** بالجهود التي تبذلها المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، و**نجيز** مقررات مجلس السلم والأمن بشأن المسألة و**ندعو** إلى تجديد الجهود بغية استعادة الأمن وضمان العودة إلى النظام الدستوري، أخذاً في الاعتبار مقررات مجلس السلم والأمن ذات الصلة ونتائج الاجتماع الافتتاحي لفريق الاتصال الدولي حول جمهورية أفريقيا الوسطى. و**نشدد على الحاجة إلى** العودة المبكرة إلى النظام الدستوري في غينيا بيساو، ونلاحظ بارتياح الجهود التي تبذلها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة؛

11. **نؤكد على** دعمنا لسيادة اتحاد جزر القمر على جزيرة مايوت وكذلك سيادة جمهورية موريشيوس على أرخبيل شاجوس؛

12. **نطلب من** مجلس السلم والأمن مواصلة استعراض تنفيذ الإعلان وخطة العمل الصادرين عن الدورة الخاصة حول بحث وتسوية النزاعات في أفريقيا المنعقدة في أغسطس 2009 وعن القمة المشار إليها في الفقرة 6 أعلاه؛

13. **نعلم التزامنا الكامل** بالتنفيذ الفعال لهذا الإعلان واعتماد تدابير جديدة، حيثما تقتضي الضرورة، لفتح صفحة جديدة في عملنا الجماعي لصالح السلم والأمن والاستقرار والازدهار على نطاق القارة وباقي العالم.

إعلان

حول المحاولات الإرهابية في النيجر وتضامن أفريقيا مع جمهورية النيجر

إنّ المؤتمر:

- إذ يعرب عن تأثره وحزنه العميق للمحاولات الإرهابية البشعة التي ارتكبت ضد مؤسسات عامة وصناعية في أجادس وأرليت، في النيجر، في 23 مايو 2013؛
- وإذ يعترف بالتزام وتصميم النيجر على مكافحة الآفة المتمثلة في الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، وكذلك مساهمته القيمة في بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية؛
- وإذ يُذَكِّر بصكوك الاتحاد الأفريقي المتعلقة بمنع الإرهاب ومكافحته، ويؤكد مجدداً على ضرورة مواصلة وتكثيف الجهود المبذولة للتصدي لآفة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، ويشدد في هذا الصدد على الأهمية التي يكتسيها تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجال الأمن، ويدرك مدى خطورة التهديد الإرهابي في منطقة الساحل والصحراء؛
- 1. يدين بكل شدة الهجمات الإرهابية الجبارة المرتكبة ضد أجادس وأرليت، ويعرب عن تضامن أفريقيا مع شعب النيجر وحكومته ، ويؤكد لهما دعمه الكامل في الجهود المبذولة من أجل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود؛
- 2. يقدم تعازيه الخالصة إلى عائلات ضحايا المحاولات الإرهابية في أجادس وأرليت، ويعرب عن تمنياته بالشفاء العاجل للجرحي؛
- 3. يرحب بالالتزام المتجدد والعمل الشجاع للرئيس محمّدو إيسوفو من أجل تعزيز السلم والأمن والاستقرار في منطقة الساحل والصحراء، كما تظهره المشاركة الواضحة للنيجر في بعثة الدعم الدولية في مالي؛

4. **يؤكد من جديد** ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في مكافحة آفة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، ويشجع في هذا الصدد المفوضية على مواصلة الجهود التي تم الشروع فيها مع بلدان منطقة الساحل والصحراء، من خلال عقد الاجتماع الوزاري لنواكشوط في 17 مارس 2013، واجتماع رؤساء أجهزة الأمن والمخابرات، في باماكو، في 18 إبريل 2013، **وينتظر** باهتمام كبير الاجتماع المماثل القادم المقرر عقده في يونيو 2013؛
5. **يطلب** من المفوضية، بالتعاون مع المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب ولجنة أجهزة الأمن والمخابرات الأفريقية، إيفاد بعثة تقييم إلى النيجر بشكل عاجل لتحديد طرق تقديم المساعدة لهذا البلد ورفع تقرير في هذا الشأن إلى اجتماع رؤساء أجهزة الأمن والمخابرات المقرر عقده في يونيو 2013؛
6. **يدعو** جميع الدول الأعضاء، التي لم تقم بذلك بعد، إلى الانضمام لجميع الصكوك الأفريقية والدولية المتعلقة بمنع الإرهاب والقضاء عليه واتخاذ جميع التدابير اللازمة للتعاون والمساعدة المتبادلة في هذا المجال.

الإعلان الرسمي للاحتفال بالذكرى الخمسين لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المجتمعين للاحتفال باليوبيل الذهبي لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي التي أنشئت في مدينة أديس أبابا، إثيوبيا، في 25 مايو 1963،

إذ نستحضر الطابع الفريد لتاريخ أفريقيا باعتبارها مهد البشرية ومركز الحضارة تم تجريبها من ميزات الإنسانية جراء الرق والتهجير والسلب والفصل العنصري والاستعمار وكذلك نضالنا ضد هذه الشرور التي حددت شكل مصيرنا المشترك وعززت تضامننا مع الشعوب المنحدرة من أصل أفريقي؛

إذ نذكر مع الشعور بالاعتزاز بالدور التاريخي والجهود التي بذلها مؤسسو الحركة الأفريقية الشاملة والحركات الوطنية التي ما زلنا نستلهم من رؤيتها وحكمتها وتضامننا والتزامها؛

وإذ نوكد من جديد التزامنا بالمُثل العليا للوحدة الأفريقية الشاملة وتطلّع أفريقيا إلى مزيد من الوحدة ونشيد بمؤسسي منظمة الوحدة الأفريقية وكذلك الشعوب الأفريقية في القارة وفي المهجر على كفاحها المجيد والناجح ضد جميع أشكال القمع والاستعمار والفصل العنصري؛

وإذ نضع في الاعتبار أن منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي ظلا يعملان بلا هوادة من أجل القضاء على الاستعمار في القارة الأفريقية بشكل تام وأن أحد الأهداف الأساسية لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي يتمثل في الاحترام غير المشروط لسيادة كل دولة عضو وسلامتها الإقليمية.

وإذ نوكد التزامنا ببناء أفريقيا متحدة ومتكاملة؛

وإذ نسترشد برؤية اتحادنا ونؤكد تصميمنا على "بناء أفريقيا متكاملة ومزدهرة ومسالمة يقودها ويديرها مواطنوها وتمثل قوة دينامية على الساحة الدولية"؛

وإذ نعقد العزم على تحمل المسؤولية التامة عن تحقيق هذه الرؤية؛

وإذ نسترشد بالمبادئ المنصوص عليها في القانون التأسيسي لاتحادنا وقيمنا المشتركة وخاصة التزامنا بضمان المساواة بين الجنسين وتبني نهج محوره الشعوب في جميع مساعيها وكذلك احترام سيادة بلداننا وسلامة أراضيها؛

نقرّ بما يلي:

1- أن منظمة الوحدة الأفريقية قد تغلبت على التحديات الداخلية والخارجية؛ وواظبت على سعيها لتحقيق الوحدة والتضامن على الصعيد القاري؛ وساهمت بنشاط في تحرير أفريقيا من الاستعمار والفصل العنصري؛ ووفرت لأجيال من القادة منبرا سياسيا ودبلوماسيا لتناول المسائل القارية والدولية؛ وأعدت أطراً لأجندة التنمية والتكامل الأفريقي من خلال برامج مثل النيباد والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران.

2- أن الاتحاد الأفريقي قد دفع بكفاحنا من أجل تقرير المصير وبمساعيها من أجل التنمية والتكامل قدما إلى الأمام؛ وصاغ رؤية واضحة لاتحادنا؛ واتفق على أن الهدف النهائي للاتحاد هو بناء أفريقيا متحدة ومتكاملة؛ ورسخ مبدأ عدم اللامبالاة عن طريق التصريح بحق التدخل في الدول الأعضاء وفقا للقانون التأسيسي؛ وهياً الأرضية لترسيخ سيادة القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتضامن وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب في أفريقيا.

3- أن التحديات ظلت تتمثل في تنفيذ أجندة التكامل وإشراك الشعوب بما في ذلك مواطنونا في المهجر في شؤون الاتحاد والسعي لتحقيق السلم والأمن، ومنع الحروب والإبادة الجماعية مثل تلك التي وقعت في رواندا في 1994، ومواءمة أطرنا المؤسسية ورؤية الاتحاد، ومكافحة الفقر وعدم المساواة والتخلف وضمان تبوء أفريقيا المكانة اللائقة بها في العالم.

نعلن بموجبه ما يلي:

ألف - فيما يخص الهوية والنهضة الأفريقيتين:

- (1) التزامنا القوي بالتعجيل بالنهضة الأفريقية عن طريق كفالة دمج مبادئ الوحدة الأفريقية الشاملة في جميع مبادئنا ومبادراتنا.
- (2) إيماننا المطلق بمصيرنا المشترك، وقيمنا المشتركة وتأكيد الهوية الأفريقية؛ والاحتفال بالوحدة في إطار التنوع؛ وتأسيس المواطنة الأفريقية؛
- (3) التزامنا بتعزيز برامج الاتحاد الأفريقي ومؤسسات الدول الأعضاء الرامية إلى إحياء هويتنا الثقافية وتراثنا وتاريخنا وقيمنا المشتركة وبالقيام، من الآن فصاعداً، برفع علم الاتحاد الأفريقي وعزف نشيده جنباً إلى جنب مع أعلامنا وأناشيدنا الوطنية؛
- (4) تعزيز وموامة تدريس التاريخ والقيم الأفريقية والوحدة الأفريقية الشاملة في كل مدارسنا ومؤسساتنا التعليمية في إطار تعزيز هويتنا ونهضتنا الأفريقيتين إلى الأمام؛
- (5) تعزيز التفاعل بين الشعوب بما في ذلك تبادلات الشباب والمجتمع المدني بهدف تعزيز الوحدة الأفريقية الشاملة.

باء - الكفاح ضد الاستعمار وحق الشعوب التي لا تزال تخضع للحكم الاستعماري في تقرير مصيرها

- (1) استكمال عملية القضاء على الاستعمار في أفريقيا؛ وحماية حق الشعوب التي لا تزال تخضع للحكم الاستعماري في تقرير مصيرها؛ والتضامن مع الشعوب المنحدرة من أصل أفريقي وإفريقيين في المهجر في كفاحهم ضد التمييز العنصري، ومقاومة كل أشكال النفوذ الضار بمصالح القارة.

2) إعادة تأكيد دعوتنا للإسراع بإنهاء الاحتلال غير المشروع لأرخبيل شاجوس، وجزيرة مايبوت القمرية وكذلك إعادة تأكيد حق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره بغية تمكين هذه البلدان والشعوب من ممارسة السيادة على أراضيها بشكل فعال.

جيم - فيما يخص أجندة التكامل:

التزامنا بأجندة التكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي لأفريقيا. وفي هذا الصدد، التعجيل بعملية تحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية واتخاذ الخطوات نحو بناء أفريقيا متحدة ومتكاملة. وتعزيزا للالتزامات والأدوات الحالية، نقوم، بوجه خاص، بما يلي:

1) التعجيل بتنفيذ منطقة تجارة أفريقية قارية حرة، وضمان حرية تنقل السلع مع التركيز على تكامل الأسواق المحلية والإقليمية وكذلك تسهيل المواطنة الأفريقية للسماح بحرية تنقل الأشخاص من خلال إلغاء طلبات التأشيرة تدريجيا،

2) التعجيل بالعمل من أجل بناء أفريقيا متحدة ومتكاملة في نهاية المطاف من خلال تنفيذ حكمنا القاري المشترك وأطرننا للديمقراطية وحقوق الإنسان والتحرك بسرعة نحو تكامل المجموعات الاقتصادية الإقليمية وإدماج بعضها في بعض كدعائم للاتحاد.

دال - فيما يخص أجندة التنمية الاجتماعية والاقتصادية:

التزامنا بوضع الشعوب الأفريقية وخاصة النساء والأطفال والشباب وكذلك المعوقين في مقدمة مساعينا والقضاء على الفقر، وفي هذا الصدد، نتعهد بما يلي:

1) تنمية رأس مالنا البشري كأهم مورد من خلال التعليم والتدريب وخاصة العلم والتكنولوجيا والابتكار وضمان أخذ أفريقيا مكانتها ومساهمتها في مصير الإنسانية، بما في ذلك مجال العلوم الفضائية والاستكشافات.

(2) القضاء على الأمراض وخاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وضمان الحيلولة دون وفاة النساء الأفريقيات وهن يهبن الحياة ومعالجة وفيات الأمهات والرضع والأطفال، فضلا عن توفير خدمات الرعاية الصحية لجميع مواطنينا.

(3) التعجيل بتطوير البنية التحتية في أفريقيا من أجل الربط بين الشعوب والبلدان والاقتصادات الأفريقية والمساعدة على تعزيز عملية التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية إلى الأمم. وفي هذا الصدد، نتعهد بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة والبنية التحتية الاجتماعية الأخرى من خلال تخصيص الموارد الوطنية والإقليمية والقارية لهذا الغرض.

(4) تهيئة بيئة تمكينية للتنمية الفعالة للقطاع الخاص الأفريقي من خلال حوار مفيد بين القطاعين العام والخاص على جميع الأصعدة وذلك لتعزيز أعمال مستجيبة اجتماعياً وإدارة جيدة للشركات والنهوض الاقتصادي الشامل.

(5) ملكية واستخدام وتنمية الثروات والموارد الطبيعية من خلال إضافة القيمة باعتبار ذلك أساساً للتصنيع وتعزيز التجارة الأفريقية البينية والسياحة من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي والتنمية والعمالة والنمو الشامل لصالح الشعوب الأفريقية.

(6) ملكية وحفظ وحماية واستخدام مساحات محيطاتنا ومواردنا، وتحسين صناعاتنا البحرية وتلك المتعلقة بالنقل بما يعود بالنفع على القارة وشعوبها عن طريق المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.

(7) صون أراضينا الصالحة للزراعة للأجيال الحاضرة والمستقبلية وتنمية اقتصاداتنا الريفية ومنتجاتنا الزراعية ومعالجة هذه المنتجات بغية القضاء على الجوع وسوء التغذية فضلا عن تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي.

(8) توسيع وتطوير البنية التحتية الحضرية ووضع نُهج مخططة للتحضر السريع وظهور مدن جديدة؛

(9) تمكين أجددتنا للتنمية من الاستجابة لاحتياجات شعوبنا على أن تقوم على حفظ بيئتنا للأجيال الحاضرة والمستقبلية بما في ذلك مكافحة التصحر وتخفيف آثار تغير المناخ وخاصة فيما يتعلق بالدول الجزرية والبلدان غير الساحلية.

هاء- فيما يخص السلم والأمن:

تصميمنا على تحقيق هدف جعل أفريقيا خالية من النزاعات وجعل السلام واقعاً ملموساً بالنسبة لجميع شعوبنا وتخليص القارة من الحروب والصراعات الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان والكوارث الإنسانية والنزاعات العنيفة ومنع الإبادة الجماعية. ونتعهد بعدم توريث الأجيال القادمة من الأفريقيين أعباء النزاعات وإنهاء جميع الحروب في أفريقيا بحلول 2020. وفي هذا الصدد، نتعهد بما يلي:

(1) معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، بما في ذلك التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية ووضع حد للإفلات من العقاب عن طريق تعزيز المؤسسات القضائية الوطنية والقارية وتحقيق المساءلة وفقاً لمسؤوليتنا الجماعية عن مبدأ عدم اللامبالاة.

(2) استئصال المصادر المتكررة والناشئة للنزاعات والتعامل معها بما في ذلك القرصنة والاتجار بالمخدرات والبشر وجميع أشكال التطرف والتمرد المسلح والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والجرائم الجديدة مثل الجريمة الإلكترونية.

(3) دفع أجندة منع النزاعات وصنع السلام ودعمه والمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات، قدماً إلى الأمام من خلال المنظومة الأفريقية للسلم والأمن وكذلك ضمان إنفاذ اتفاقيات السلام والامتثال لها وبناء قدرات أفريقيا في مجال حفظ السلام وإنفاذه عن طريق القوة الأفريقية الجاهزة..

- (4) إبقاء أفريقيا قارة خالية من الأسلحة النووية والدعوة إلى النزع العالمي للأسلحة النووية وعدم انتشارها واستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية.
- (5) ضمان التنفيذ الفعال للاتفاقيات المتعلقة بالألغام الأرضية وعدم تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.
- (6) معالجة محنة النازحين داخليا واللاجئين والقضاء على الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة عن طريق التنفيذ الكامل للأطر القارية والعالمية.

واو- فيما يخص الحكم الديمقراطي:

التزامنا بإرساء مجتمعاتنا وحكوماتنا ومؤسساتنا على احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وكرامته، والمشاركة الشعبية، وإدارة التنوع وكذلك الشمولية والديمقراطية. وفي هذا الصدد، نتعهد بما يلي:

- (1) تعزيز الحكم الديمقراطي، بما في ذلك عن طريق نظم لامركزية وسيادة القانون وقدرات مؤسساتنا على تحقيق تطلعات شعوبنا.
- (2) إعادة تأكيد رفضنا للتغييرات غير الدستورية للحكومات، بما في ذلك عن طريق أي محاولات للاستيلاء على السلطة بالقوة مع الاعتراف بحق شعوبنا في التعبير السلمي عن إرادتها ضد النظم القمعية.
- (3) تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في إدارة الشؤون العامة وتعزيز القيادة الملتزمة بمصالح الشعوب.
- (4) تعزيز مشاركة شعوبنا من خلال الانتخابات الديمقراطية والمساءلة والشفافية.

زاي - تحديد مصير أفريقيا:

تصميمنا على تحمل المسؤولية عن مصيرنا. ونتعهد بتعزيز الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي. وفي هذا الصدد، نتعهد بما يلي:

- 1) ملكية المسائل الأفريقية وإيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية.
- 2) تعبئة مواردنا المحلية بطريقة موثوق بها ومستدامة من أجل تقوية مؤسساتنا والمضي قدماً بأجندتنا القارية.
- 3) اتخاذ جميع التدابير اللازمة من خلال استخدام ثرواتنا الطبيعية الغنية ومواردنا البشرية لتحويل أفريقيا وجعلها قارة رائدة في مجالي الابتكار والإبداع؛

حاء - فيما يخص مكانة أفريقيا في العالم:

في إطار مساعيها الرامية إلى ضمان تنوُّع أفريقيا المكانة اللائقة بها في الأنظمة السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية للحكم العالمي تحقيقاً لنهضتها وجعل إفريقيا قارة رائدة، نتعهد بما يلي:

- 1) مواصلة الكفاح الشامل ضد كافة أشكال العنصرية والتمييز وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.
- 2) التضامن مع البلدان والشعوب المضطهدة.
- 3) توطيد التعاون الدولي الذي يعزز المصالح الأفريقية ويدافع عنها ويعود بالنفع المتبادل على الجميع بما يتطابق مع رؤيتنا المتعلقة بالوحدة الأفريقية الشاملة.
- 4) مواصلة التحدث بصوت واحد والعمل بشكل جماعي لتعزيز مصالحنا ومواقفنا المشتركة على الساحة الدولية.

5) إعادة التأكيد على التزامنا بالدور الأفريقي الفعال في عملية العولمة والمحافل الدولية بما يشمل المؤسسات المالية والاقتصادية.

6) الدفاع عن موقفنا المشترك بشأن إصلاح الأمم المتحدة والمؤسسات العالمية الأخرى وخاصة مجلس الأمن للأمم المتحدة، من أجل تصحيح الظلم التاريخي ضد أفريقيا التي هي الإقليم الوحيد الذي ليس له مقعد دائم.

نتعهد ببلورة المثل العليا والأهداف المذكورة أعلاه في خططنا الإنمائية الوطنية وفي وضع الأجندة القارية 2063 من خلال عملية تقودها الشعوب بغية تحقيق رؤيتنا لأفريقيا متكاملة محورها الشعوب ومزدهرة تعيش في سلام مع نفسها.

بوصفنا رؤساء دول وحكومات واعين بمسئوليتنا والتزامنا، نتعهد بالعمل مع شعوبنا والمهجر الأفريقي لتحقيق رؤيتنا للوحدة الأفريقية الشاملة والنهضة الأفريقية.

اعتمده الدورة العادية الحادية والعشرون لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا، في 27 مايو 2013.

قرار

بشأن رفع الحظر الاقتصادي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا

نحن رؤساء الدول والحكومات المجتمعين خلال دورتنا العادية الحادية والعشرين في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 26 و 27 مايو 2013؛

إذ نشير إلى القرار ASSEMBLY/AU/RES.1(XV) الصادر عن مؤتمرنا خلال دورته العادية الخامسة عشرة المنعقدة في كمبالا، أوغندا، في 27 يوليو 2012، والقرار ASSEMBLY/AU/RES.(XVII) الصادر عن دورته العادية السابعة عشرة، المنعقدة في ملابو، غينيا الاستوائية، في 1 يوليو 2011 والقرار ASSEMBLY/AU/RES.1(XIX) الصادر عن دورته العادية التاسعة عشرة المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا في يوليو 2012، وعلى وجه الخصوص، النداءات الموجهة إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لرفع الحظر الاقتصادي والتجاري غير المبرر والطويل الأمد المفروض على جمهورية كوبا لتمكينها من التمتع بجميع الآفاق المشروعة للتنمية المستدامة؛

وإذ نؤكد التزامنا بزيادة تعزيز العلاقات الأفريقية الكاريبية على نحو ما عبر عنه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في كمبالا، أوغندا، في يونيو 2010؛

وإذ نؤكد مجددا دعمنا الكامل لمختلف القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن: "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"؛

نكرر نداءنا وندعو، مرة أخرى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع الحظر الاقتصادي والتجاري الطويل الأمد وغير المبرر المفروض على الشعب الكوبي.